دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	علم الاقتصاد الإسلامي بين مؤيد و معارض
المصدر:	المسلم المعاصر - مصر
المؤلف الرئيسي:	دنيا، شوقي أحمد
المجلد/العدد:	مج 26, ع 104
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	يونيه / ربيع الأول
الصفحات:	272 - 275
رقم MD:	183880
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, IslamicInfo
مواضيع:	الاقتصاد الإسلامي، الموارد الاقتصادية، التربية الإسلامية، النظريات الاقتصاد، السلوك الاقتصادي
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/183880

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

علم الاقتصاد الإسلامي بين مؤيد ومعارض

أ.د. شوقي أحمد دنيا

العدد: ١٠٣
م.م: ٦٩ . ٩٩

برغم مرور فترة ليست بالقصيرة على ظهور ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي، وتجسده نظريًّا في البحوث والدراسات العلمية فإن الكثير من الاقتصاديين لهم موقف من هذه الظاهرة، الكثير منهم ذوو رأى سلبي لا يؤيد ولا يعارض، والبعض منهم معارض لذلك .

وهذا البحث ما هو إلا مناقشة موضوعية هادئة مع هؤلاء بهدف تغيير موقفهم هذا، ومن ثم اكتساب الاقتصاد الإسلامي زخمًا علميًّا جديدًا، وهو بحث يدور حول الإجابة عن تساؤلات كبرى هي : هل هناك حاجة لوجود علم للاقتصاد الإسلامي؟ وهل وهناك إمكانية لوجود هذا العلم؟ وما هي أهم الاعتراضات على ذلك ؟ وكيف نرد على هذه الاعتراضات؟

وفي سبيل الإجابة عن هذه الأسئلة قسم الباحث بحثه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي ومضمونه :

الاقتصاد الإسلامي - في رأى الباحث - هو علم نقلي عقلي معًا، وهو في كل حال علم إسلامي ؛ لأن الإسلام أمر به لتوقف مصالح المسلمين عليه، وكل ما كان كذلك من العلوم فوجوده في المجتمع فريضة شرعية يأثم المجتمع كله

بتفريطه فيها .

والمطلب الثاني : تولى الإجابة عن السؤال : هل من حاجة إلى الاقتصاد الإسلامي؟

وللإجابة عن هذا السؤال يقول الباحث : إن وجوه الحاجة إلى وجود هذا العلم متعددة ، منها ما يرجع إلى اعتبارات دينية ، ومنها ما يرجع إلى اعتبارات علمية، ومنها ما يرجع إلى اعتبارات عملية واقعية .

وتتخلص الاعتبارات الدينية في أن الإسلام عقيدة وشريعة ونظام يغطى كل جوانب الحياة والعلاقات بهديه وتوجيهه؛ ولذلك فنحن مطالبون - كي نكون مسلمين حقًا - بثلاثة أمور: أولاً، أن نؤمن بوجود هدى إسلامي في المجال الاقتصادي . وثانيًا ، أن نشتق من ذلك الإيمان معرفة علمية سلمية . وثالثًا، أن نطبق ما توصلنا إليه من علم في حياتنا.

وأما الاعتبارات العلمية والعملية فمردها إلى أن علم الاقتصاد القائم حاليًا لا يفى بالغرض ؛ لأنه نشأ وترعرع في ظل النظام الرأسمالي، وتشكلت قوانينه في ظل ثقافته وقيمه ومرئياته للإنسان والكون ، ومن ثم كانت - ومازالت - مهمته وصف سلوك الناس الاقتصادي وتفسيره داخل هذا النظام ، وكذلك البرهنة على صلاحية ما ذهب إليه النظام من مواقف ومرئيات .. وهذا يعنى تمحور النظرية الاقتصادية حول النظام الذي نشأت وترعرت في ظله . والمعروف أن خصائص ومقومات النظام الرأسمالي وكذلك فلسفته ومرجعيته تغاير إلى حدّ كبير خصائص ومقومات ومرجعية ومذهبية النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتسليم بذلك لا يسعنا إلا التسليم بضرورة وجود علم للاقتصاد يتولى مهمة وصف وتفسير السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات والمؤسسات التى تعمل داخل إطار هذا النظام، حيث إن علم الاقتصاد العلماني لا يتمكن من القيام بذلك، وليس من أصول مهامه

وبما أن علم الاقتصاد - بحسب تعريفه - علم يبحث في السلوك الاقتصادي للإنسان، وبالطبع السلوك البشري محكوم بالعديد من العوامل والمحددات المختلفة من مكان لمكان، ومن زمان لزمان، وهذا يعنى أن محددات سلوك المسلم الاقتصادي تختلف عنها في الغرب وفي أي مكان آخر، ومن ثم فهو في حاجة إلى علم اقتصاد

إسلامي، ونظام اقتصادي إسلامي.

ثم إن هناك مشكلات اقتصادية قاسية ومتنوعة تواجهنا وتواجه العالم كله من بطالة وعدم استقرار وسوء توزيع وفقر وتبعية وهامشية وغير ذلك.. بما يعنى عدم تمكن الاقتصاد القائم من القيام الكفء بمهمته المتمثلة في كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع .. الأمر الذي جعل الكثير يتبرم من علم الاقتصاد القائم؛ مما يجعل الدعوة قوية إلى ممارسة المراجعة الجادة لكل متطلبات النظرية الاقتصادية القائمة، وأن قيام رجال الاقتصاد الإسلاميين بالنظر فيما قدمه الإسلام في مصادره المتعددة من هدايات وتوجهات اقتصادية - ضرورة حتمية .

المطلب الثالث : اعتراضات وردود:

أورد الباحث بعض الاعتراضات حول الدعوة إلى قيام نظام اقتصاد إسلامي، وتكفل بالرد عليها ، وأبرز هذه الاعتراضات ما يأتى :

١- أن هناك علمًا للاقتصاد، وهو علم وضعي محايد، لاعلاقة له بالمعيارية، فهو علم عام أو مطلق يصدق على كل واقع، بغض النظر عما هو عليه من ثقافة وقيم . وهذا العلم ما عليه إلا أن يصف الواقع ويفسره ويتنبأ بما يكون عليه مستقبلاً ، وليس له بعد ذلك من عمل فيما هو عليه الواقع من حسن أو سوء، وليس له مطمع ولا مقصد في تعديل هذا الواقع بما يتواءم ونموذج مفضل يراد له أن يكون .

ويجيب الباحث عن هذا الاعتراض بأن القول : إن علم الاقتصاد علم وضعى لا مجال للمعيارية فيه هو قول مجافٍ للحقيقة ومخالف للواقع، فكثير من الاقتصاديين يؤكدون على عدم خلو الاقتصاد من المعيارية التى يصرح البعض بها في صدور مؤلفاته الاقتصادية مشيرًا إلى أن علم الاقتصاد يتفرع إلى وضعي ومعياري وأن للقيم دورًا كبيرًا في علم الاقتصاد ، وبالتالى فلا مبرر لرفض فكرة قيام علم للاقتصاد متميز عن العلم القائم.

٢- أن السلوك الاقتصادي للإنسان - وهو موضوع علم الاقتصاد - سلوك واحد، لا يختلف من مجتمع ، ولا من حضارة وثقافة لأخرى، ومن ثم فهو خاضع لوصف واحد وتفسير واحد، وهذا ما يقوم به علم الاقتصاد الحالي .

ويجيب الباحث عن هذا الاعتراض فيقرر أن هناك قواسم مشتركة وسمات

عامة، وهناك خصوصيات وانفرادات، فالسلوك الاقتصادي هو سلوك اجتماعي، والسلوك الاجتماعي - كما سبق - محصلة العديد من المؤثرات البيئية المختلفة لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، وبالتالى فما يصلح لوصف سلوك وتفسيره قد لا يصلح للتعامل مع سلوك مغاير، بما يعنى تمايز السلوك الاقتصادي، ومن ثم تمايز القوانين المفسرة لهذا السلوك، وهذا يؤكد ضرورة قيام نظام اقتصادي إسلامي في البلاد الإسلامية .

٣- أن قيام علم على أساس ديني غير مسلم؛ لأن العلم شيء والدين شيء آخر، وأن المقولات الدينية تفتقد أهم مقوم من مقومات المقولة العلمية، وهي قابلية التمحيص العلمي، وبناء على هذا يصعب قيام علم اقتصاد إسلامي .

ويجيب الباحث عن هذا الاعتراض بأن فيه مخالفات علمية؛ لأننا لو قلنا بقابلية كل المقولات العلمية للتمحيص لخرج من نطاق العلم ألوان عديدة من المعارف، ومنها المعارف الرياضية والمعارف الفلسفية والدينية. ثم إن علم الاقتصاد الإسلامي من حيث مقولاته هو علم بشري يخضع للحكم عليه بالصواب والخطأ ؛ لأنه ليس نصوصًا مقدسة، بل هو مستخلص من النصوص والمشاهدات الواقعية.

وفي ضوء هذا كله يرى الباحث أنه لا يوجد للموقف المعارض لقيام علم اقتصاد إسلامي مبرر علمي مقبول، وهذا اعتراف عالم اقتصاد غربي هو فلوكر ناينهاوس الذي يقول : «لم يرد في هذا البحث سبب أساس يرفض أن يكون علم الاقتصاد الإسلامي علمًا» .